العدد (1458) السنة السادسة - الثلاثاء (17) آذار 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

تجاوزت كلفتها الـ ٧٠٠ مليار دولار

ست سنوات على الحرب: ملف العراق تذيل القائمة وبات «مصدر إرهاق» للأمريكيين

بغداد / المدى

اظهرت إحصائيات دولية متخصصة بالشأن العراقي، انه بحلول الذكرى السادسة لبدء الحرب الأمريكية في العراق، انخفضت مؤشرات الاهتمام بالأوضاع الدائرة فيه وبات في ذيل أولويات الأمريكيين الذين تقلقهم القضايا الداخلية والظروف الاقتصادية، بعيداً عن العمليات العسكرية المباشرة وما يعرف بـ«الحرب على الإرهاب».

وقال خبير في شؤون الأمن القومي بمعهد بروكينغ مايكل أوهانلون بحسب CNN «باتت قصص العراق أقل وقعاً بعد تقلص حجم المكاتب الصحفية العاملة، هناك تراجع في نسبة التقارير المميزة، إلى جانب انخفاض معدلات العنف، ومن الواضح أنه بعد ست سنوات، فإن الأمريكيين أصابهم الملل».

وفي السياق ذاته، قال ستيفن روبرتس، أستاذ دراسات الإعلام في جامعة جورج واشنطن إن الأحداث في العراق هي «واحدة من أطول الحروب في التاريخ الأمريكي» وأن التغطية الإعلامية لم تترك زاوية دون التطرق إليها، من الهجمات الدموية وصولاً إلى أوضاع الحكومة في بغداد، ما جعل الملف ككل «مصدر إرهاق» للأمريكيين.

كما أشار روبرتس إلى تراجع التغطية الإعلامية لما يدور في العراق لأسباب متنوعة، بعضها عائد لانحسار أعمال العنف فيه، إلى جانب الأزمة المالية العالمية التي دفعت الكثير من وسائل الإعلام العالمية لتقليص نشاطاتها الدولية.

ويلفت الخبراء إلى أن تراجع الاهتمام بالتطورات الميدانية للحرب في العراق، قابله اهتمام متزايد بتكلفتها، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية، حيث سبق لواشنطن أن أنفقت منذ عام ٢٠٠٣ قرابة ٧٠٠ مليار دولار على المتطلبات العسكرية، وقد يبلغ الرقم ٨٠٠ مليار دولار، إذا ما جرى احتساب الكلفة حتى عام ٢٠١٠.

ويترافق ذلك مع تراجع في أعداد قتلى الجيش الأمريكي خلال الأشهر الماضية، علماً أن المحصلة العامة للخسائر البشرية الأمريكية، وفق إحصائية الوكالة منذ إعلان الرئيس السابق، جورج بوش، بدء الحرب في ١٩ آذار ٢٠٠٣، بلغت ٤٢٥٩ جندياً.

وكانت بوادر تراجع الاهتمام الأمريكي بما يدور في العراق قد ظهرت بوضوح خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة، حيث قال ٦٢ في المائة من الناخبين إن الاقتصاد يحتل رأس قائمة أولوياتهم، بينما لم يكترث للحرب أكثر من ١٠ في المائة منهم. غير أن مارك ديكسن، أستاذ علم الاجتماع في جامعة دارتمـــاوث، رأى أن هذه الظاهرة قد تعكس في واقع الأمر ردة فعل الأمريكيين حيال تقدم الأوضاع في العراق واتجاه الأمور إلى الاستقرار النسبي.

وتأتي هذه التطورات في وقت بدأت فيه القوات الأمريكية بتنفيذ تحركات ميدانية تسحب من خلالها بعض وحداتها من العراق، وقد كان آخر تلك الخطوات ما أعلن عنه في الثامن من الشهر الجاري، حيث قرر الجيش الأمريكي إعادة نحو ١٢ ألف جندي إلى الولايات المتحدة في غضون الأشهر الستة المقبلة، كجزء من خطة الانسحاب التدريجي أقرتها إدارة الرئيس باراك أوباما مؤخراً.

وكان أوباما قد أعلن في شباط الماضي أن الولايات المتحدة تخطط لسحب قواتها من العراق بحلول آب ٢٠١٠، إلا أنه أشار إلى بقاء نحو ٥٠ ألف جندي بالعراق حتى نهاية ٢٠١١، بهدف الإشراف على إعداد وتدريب القوات العراقية.

وقال اوباما في كلمة لجنود من مشاة البحرية الامريكية بعد ستة اعوام تقريبا من اطاحة قوات تقودها الولايات المتحدة بصدام بحثا عن اسلحة دمار شامل لم يعثر عليها قط «سنترك العراق لشعبه وبدأنا العمل في انهاء هذه الحرب».

كما اعرب الاعضاء الديمقراطيون بالكونغرس والذين عارضوا ادارة الرئيس السابق جورج بوش لمدة عامين لاعادة القوات الامريكية الى الوطن عن خيبة املهم مع اعلان السناتور هاري ريد ان ٥٠ الف جندي «اعلى مما كنت اتوقع» ووصفته لين ووسلي عضوة مجلس النواب بأنه«غير مقبول.»

وقالت ووسلي «لا يمكن للرأي العام العراقي ان ينظر الى مثل هذا العدد الضخم الا على انه قوة احتلال مستمر. وتابعت «مادام ينظر الى الولايات المتحدة على انها محتل لن يستطيع العراقيون تحقيق الوحدة المطلوبة والمصالحة وبذل مزيد من جهود التحول الديمقراطي اللازمة كي يحققوا استقرارا طويل الامد في البلاد». وسيتيح انهاء حرب العراق لاوباما زيادة عدد القوات في افغانستان التي اعلنها الجبهة المحورية في الحرب الامريكية على الارهاب. ويأمل اوباما ان يساعده ذلك ايضا على تقليص عجز متزايد في الميزانية يبلغ حجمه ١,٣ تريليون دولار.

وقال اوباما امام مايقارب نحو ألفين من مشاة البحرية الامريكية في قاعدة كامب ليجون في نورث كارولاينا « اخترت اطارا زمنيا يشمل سحب فرقنا القتالية خلال الاشهر الثمانية عشرة القادمة. دعوني اقول هذا بكل ما استطيع من وضوح، ستنتهي بحلول ٣١ اب ٢٠١٠ مهمتنا القتالية في العراق». وللولايات المتحدة حاليا ١٤٢ الف جندي ككل في العراق. ولفت اوباما ان ما بين ٣٥ ألفا و٥٠ الف فرد سيبقون في العراق لتدريب واعداد القوات العراقية وحماية مشاريع الاعمار المدنية والقيام بعمليات محدودة لمكافحة الارهاب.

وأكد أوباما انه ينوي سحب جميع القوات الامريكية بنهاية عام ٢٠١١ تماشيا مع اتفاقية وقعتها الولايات المتحدة مع العراق العام الماضي وقال في حديث مباشر للشعب العراقي ان الولايات المتحدة «ليس لها اي مطالب في ارضكم ولا في مواردكم.»

فيما قال وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس انه يؤيد وجودا عسكريا أمريكيا متواضعا في العراق بعد نهاية عام ٢٠١١ لمساعدة قوات الامن العراقية اذا طلبت بغداد. وبين للصحفيين «ارى اننا يجب ان نكون مستعدين لان يكون لنا بعض الوجود المحدود لتدريبهم ومساعدتهم في معداتهم الجديدة وربما تقديم بعض المعلومات المخابراتية».

وعلى الصعيد الدبلوماسي، اعلن اوباما ان واشنطن ستنتهج استراتيجية دبلوماسية اقليمية وتساعد في اعادة توطين ملايين العراقيين الذين شردهم العنف وستحاول مساعدة الزعماء العراقيين على حل قضاياهم السياسية المثيرة للانقسام. واستدرك «ستباشر الولايات المتحدة انخراطا منضبطا ودائما مع كل دول المنطقة وهذا سيشمل ايران وسوريا».

وتتهم واشنطن ايران وسوريا بالتدخل في شؤون العراق الداخلية وهو ما ينفيه البلدان. وكانت ادارة بوش أجرت محادثات مع طهران بشأن استقرار العراق لكنها تبددت في خضم اتهامات متبادلة.

وقال اوباما في هذا الصدد ان سحب القوات الامريكية يبعث «اشارة واضحة بان مستقبل العراق اصبح الان مسؤوليته (العراق) الخاصة». مضيفا «لا نستطيع الاستمرار لاجل غير مسمى في التزام يمثل عبئا على جيشنا وسيكلف الشعب الامريكي ما يقرب من تريليون دولار.»

وبالنسبة لكثير من الامريكيين فان الحرب في العراق باتت اقل اهمية بالنظر الى الركود الكبير الذي جعل كثيرين يكافحون لتوفير احتياجاتهم وتسبب في فقدان ملايين الوظائف، ولاقى قرار اوباما الابقاء على قوة كبيرة نوعا ما لدعم الاستقرار في العراق ترحيبا من اعضاء جمهوريين بالكونغرس الامريكي منهم السناتور جون مكين المرشح السابق لانتخابات الرئاسة الامريكية في حين ابدى بعض الديمقراطيين قلقهم من بقاء الكثير من القوات في العراق. وقال مكين الذي جادل بان اوباما يتسم بالسذاجة فيما يتعلق بالامن القومي وانتقد خطته للانسحاب من العراق خلال ١٦ شهرا «انها خطة معقولة في مجملها ويمكن ان تنجح وانا ادعمها».

فيما اكدت مقررتها انهاء ٨٠ ٪ من مهمتها

لجنة التعديلات الدستورية تخفق في انجاز تقريرها النهائي

بغداد / هشام الركابي

بعد ان شارفت لجنة التعديلات الدستورية في مجلس النواب على استنفاد وقتها كاملا، تواجه اللجنة هذه الايام معوقات كبيرة ستجعل من عملية انجاز تعديل الدستور مهمة صعبة وذلك بسبب تقاطعات العملية السياسية وطبيعة تركيبة مجلس النواب الحالي، بحسب تصريحات اعضاء في اللجنة وشخصيات برلمانية اقرت وجود ثغرات في الدستور ادت الى تهميش أسس المواطنة المتساوية في كتابته. فيما، اكدت مقررة اللجنة ان الاخيرة انجزت نحو ٨٠ ٪ من مهمتها.

وعلى الصعيد ذاته، اكد ذلك عضو اللجنة الدستورية النائب جابر حبيب جابر وقال ان التعديلات الدستورية المطلوبة لن تتم في وقتها المحدد.

واوضح جابر في تصريح خص به (المدى) ان آلية التعديل في الدستور تجعل من المستحيل اجراء التعديلات المطلوبة خصوصا ان بعض القوى السياسية بدأت باضافة تعديلات جديدة على الدستور عاداً هذا الامر امرا مشروعاً. ودعا الى ترحيل قضية تعديل الدستور الى مجلس النواب المقبل.

وفي حين ترى مقررة اللجنة النائبة عالية نصيف جاسم ان اللجنة انجزت نحو (٨٠ ٪) من مهمتها .الا ان جاسم تؤكد ان الجزء المتبقي من التعديلات يهدد بافشال عمل اللجنة . واشارت جاسم في مقابلة مع (المدى) الى ان ما نجزته اللجنة حتى الان بات مهددا بالالغاء بسبب عدم الاتفاق على حل للقضايا الخلافية.

الى ذلك وصف فوزي اكرم ترزي النائب عن الكتلة الصدرية الدستور بانه يحتوي على ثغرات كبيرة ولا يضمن حقوق التركمان بصورة منصفة .

وقال في تصريح لـ(المدى) ان كتابة الدستور النافذ جرت في اجواء استثنائية وغير موضوعية ، بسبب تهميش بعض المكونات بشكل مقصود وعدم مشاركة بعض الكتل السياسية فيها.واضاف ان الدستور يحتوي على ثغرات كثيرة بسبب التسرع والارباك في كتابته بالاضافة الى اعتماد نظرية المحاصصة المقيتة وهيمنة بعض الاجندات التي ادت الى تهميش أسس المواطنة المتساوية في كتابة الدستور.

واوضح ترزي ان الغبن ما يزال ملازما لحقوق بعض مكونات الشعب العراقي . و أن التركمان ، رغم كونهم يشكلون القومية الاساسية الثالثة في البلاد ، الاّ أن الدستور لا يتضمن اية مادة تضمن حقوقهم بصورة منصفة.

واضاف « كنا نتوقع ان تشمل عملية مراجعة الدستور كل هذه النقاط التي تلامس جوهر العملية السياسية وحياة المواطن، غير أن ما حصل حتى الان هو ان لجنة مراجعة الدستور عجزت عن القيام بواجبها بالمستوى المطلوب بحيث تحول اسم لجنة التعديلات الدستورية الى لجنة مراجعة الدستور».

واشار ترزي الى انه بات من المؤكد ان التعديلات التي سوف تطرح للأستفتاء الشعبي لا تغطي ثغرات الدستور، ولا سيما المواد الخلافية مثل شكل نظام الحكم في العراق وصلاحيات رئيس الجمهورية والعلاقة بين الحكومة المركزية وحكومات الاقاليم والمحافظات وقانون النفط والغاز وقضية كركوك.

وكانت اطراف سياسية قد دعت الى ايقاف عمل لجنة التعديلات الدستورية في البرلمان وفرز النقاط الخلافية في الدستور من قبل لجنة قانونية متخصصة تشكل لهذا الغرض.

وقال امين عام منظمة انصار الرسالة في العراق (انصار الدعوة سابقا) اننا نقف مع دعوة رئيس الوزراء نوري المالكي باعادة النظر في الدستور وصياغته بما يحقق المصلحة العراقية العليا وندعو كل مراكز الثقل الجماهيري للمساهمة الجادة في بناء محور حقيقي للاتفاق وقاعدة سليمة لاداء موحد ومنسق عبر دستور رصين تصان من خلاله وحدة الامة ومصالحها.

يذكر ان لجنة التعديلات الدستورية تم تشكيلها في ضوء المادة ١٤٢ والخاصة بامكانية اجراء تعديل للدستور.

وقد اجلت اللجنة تقريرها اكثر من مرة بسبب خمس نقاط خلافية بقيت عالقة وهي المادة ١٤٠ الخاصة بمحافظة كركوك والمادة ١١٥ المتعلقة بصلاحيات السلطات الاتحادية والاقاليم والمادة الخاصة بالنفط والمادة ٤١ الخاصة بالاحوال الشخصية بالاضافة الى صلاحيات رئيس الجمهورية.

لم يعترف القانون بهم كطيف اجتماعي أو قومي

الغجر: الاوضاع الامنية دفعتنا الى الهجرة والتسول

بغداد / المدى

جلس الغجري المسن امام مدخل الكلية التقنية في باب المعظم وهو يعرض بضاعة غير مألوفة، لا يعرف المارون في الشارع المزدحم امامه الكثير عنها، كانت مجموعة من الاحجار الملونة باشكال غير منتظمة، قام بتوزيعها على مجموعات صغيرة، فيما بدت عيناه ترقبان المارة بصمت.

وما أن يركن احد الزبائن الى الغجري النحيف ذو البشرة الداكنة حتى يبدأ الاخير بالترويج لبضاعته باسلوب جميل ناصحا الزبون بعدم تفويت الفرصة والاستفادة من تأثير تلك الاحجار على مختلف الطبقات الاجتماعية.

ويعرض الغجري بضاعته بنصيحة معتادة بالقول «خذ هذه لجذب الحبيبة، وهذه لاسكات القضاة، وهذه لجلب الحظ، اما هذه فهي لجلب الرزق».

ويقول الغجري الذي بدا متشائما من يومه انه لم يبع شيئا منذ الصباح الباكر وان زبائنه يرفضون دفع المبلغ المطلوب للاحجار التي يفترشها على الارض، ويضيف بامتعاض «لم تعد هذه المهنة تجلب الكثير مثل سابق عهدها لكنني لا املك بديلا عنها».

ويجلب الغجري بضاعته من الصحراء ويقول «نجوب بعض الاماكن في البادية للحصول على بضاعتنا من الاحجار التي تجلب الرزق وتسعد الحظ وتخضع السلاطين»، لكنه يعترف ان بعض زبائنه يؤكدون ان تلك الاحجار لم تفعل لهم شيئا.

وعلى مسافة بضعة امتار من تقاطع ساحة الواثق انتشرت مجموعة من الغجريات المبرقعات اللواتي اتخذن من التسول مهنة لتوفير قوت يومهن وتقول احدى الغجريات بحسب وكالة (أكانيوز) «ان غالبية عائلات الغجر امتهنت التسول بعدما تعرضت للتهديد من قبل المتشددين، ونحن الغجر شعب الرياح، فلا وطن دائم ولا مهنة ثابتة».

ولم تكمل المرأة التي اخفت وجهها ولم تظهر سوى عينيها عبارتها حتى ركض صوبها مجموعة من الفتيان ومنعوها من اكمال الحديث، احد الفتيان صرخ بصوت عال «ماذا تريدون منا، نحن لن نتكلم معكم». وعلى بعد بضعة امتار من المكان، هربت فتاة صغيرة ترتدي عباءة سوداء بدا من حجم جسدها انها لم تتجاوز الخامسة، بعدما اوعز الاخرون لها بوجود (كبسة) وهي التسمية التي يطلقها المتسولون على اي جهة حكومية تحاول منعهم من ممارسة المهنة.

وتعيش غالبية العائلات الغجرية في حي الكمالية، والذي يقيمون فيه منذ أكثر من ثلاثة عقود لكن كثيراً من العائلات هجرت المكان بسبب تعرضها لهجمات المتشددين ولم يبق أحد من الفرق الفنية والمغنين أو الراقصات اللائي كن يحيين حفلات الزواج والترويج عن الأثرياء في مناسباتهم فلجأوا الى دول مجاورة، وامتهن اخرون اعمالا بديلة مثل التسول وبيع الاحجار.

ويستذكر المتبقون من الغجر قصص الأجداد القدامى وكيف كانوا يجوبون المدن بحثا عن الرزق الذي يعيبه المجتمع عليهم، فيما يعده الغجر جزءا من سلوك الإنسان في الكسب الحلال.

وكان غالبية الغجر يمارسون مهنة الرقص والغناء، وتبدو عملية توظيف الجسد امرا لابد منه في هذا المجتمع الذي تحكمه النساء اكثر من الرجال، فالغجري الذي ينجب الفتيات اكثر غنى من مثيله الذي ينجب الذكور والذين لا يجدون مهنا ملائمة سوى الضرب على الطبل لراقصات الغجر.

ويمتهن آخرون صناعة الخناجر من المعدن والفولاذ فضلا عن صناعة ادوات الزينة النسائية مثل الأقراط والخواتم وغيرها ويبيعونها بأسعار زهيدة، وكانت غالبية الغجريات تجوب القرى لتركيب اسنان الفضة والذهب للنساء في القرى البعيدة في العقود الماضية، لكن هذه المهنة لم تعد مرغوبة خلال العقدين الماضيين في العراق لظروف اقتصادية واخرى اجتماعية.

ولا يهوى الغجر تعليم اولادهم في المدارس لان غالبية المتعلمين يغادرون مهنة الاجداد وينفصلون عن محيطهم الاجتماعي الى عالمهم الجديد بعدما يحصلون على وظائف تؤهلهم لذلك سواء كانت حكومية ام غير حكومية.

ووفقا لدراسة اجراها قسم الاجتماع في كلية الاداب بجامعة بغداد فأن «غالبية غجر العراق ترجع جذورهم للهند في حين جاء قلة منهم من دول في الشرق الاوسط، وهم يحملون الجنسية العراقية». ولم يمتهن غجر العراق الزراعة أو الرعي، لكنهم استلهموا أزياءهم ولهجتهم من الوسط الذي عاشوا فيه، وعلى رغم انهم يتحدثون العربية ويقولون انهم مسلمون الا ان بشرتهم الداكنة وملامحهم الحادة تميزهم عن بقية السكان، كما انهم احتفظوا بلغتهم الخاصة التي ظلت مجهولة للغير، وهي خليط من الفارسية والهندية والتركية والكردية والعربية.

وعند اجراء التعداد السكاني في العراق عام ١٩٥٧، تم إحصاء أعداد الغجر لكنهم أضيفوا كأفراد ضمن المجتمع العراقي، و لم يعترف القانون العراقي بهم كطيف اجتماعي أو قومي مثل بقية الأقليات.

نفى التفاوض مع القوائم المؤتلفة

الحبوبي يطرح نفسه مرشحا ساخنا في كربلاء

كربلاء/ المدى

في الوقت الذي رجح فيه مصدر في قائمة ائتلاف دولة القانون في كربلاء حصول المرشح المستقل يوسف الحبوبي على منصب مهم في المجلس المقبل، نفى الحبوبي علمه بالمنصب الذي سيخصص له كونه لم يجر أي تفاوض معه بهذا الخصوص من قبل قائمتي دولة القانون وامل الرافدين «

وقال مدير مكتب حزب الدعوة في كربلاء جواد مهدي ، أمس الاثنين، بحسب «راديو سوا» إن يوسف الحبوبي قد يحصل على منصب مهم في المجلس المقبل، ولكن مهدي انتقد التظاهرة التي قام بها أنصار الحبوبي السبت دعما لمسعى الأخير في الحصول على منصب المحافظ. وكان عشرات الأشخاص من أنصار يوسف الحبوبي خرجوا في تظاهرة السبت للمطالبة بتسميته محافظا لكربلاء، وقد حملوا لافتات تدعو رئيس الوزراء نوري المالكي إلى التدخل تحقيقا لهذا المطلب. وقد انتقد مهدي، أنصار الحبوبي، قائلا إن» دور الناخبين ينتهي عند صناديق الاقتراع»، لافتا إلى أن المجلس المحلي المقبل في المحافظة لم يتشكل بعد. مضيفا أن عدد اصوات الذين انتخبوا قائمتي ائتلاف دولة القانون وأمل الرافدين، المتحالفتين لتشكيل المجلس المقبل، «أكثر من الأصوات التي حصل عليها يوسف الحبوبي»، الأمر الذي اعتبره مدير مكتب حزب الدعوة في كربلاء «عاملا مرجحا لأهلية القائمتين في توزيع المناصب» على حد تعبيره.

وأوضح أن قانون الانتخابات لا يتيح للحبوبي تولي منصب المحافظ، ولكنه لم يستبعد حصول الحبوبي على منصب ما، مضيفا قوله إن» القائمتين الأكبر في المجلس المنتظر تدرسان منح الحبوبي منصبا تشريعيا أو تنفيذيا مهما تقديرا لجهوده ولمن انتخبوه» على حد تعبيره.

من جهته، اكد المرشح الفائز بأعلى نسبة أصوات في محافظة كربلاء يوسف مجيد الحبوبي « ان المطالبة بترشيحه لمنصب محافظ كربلاء المقدسة جاءت وفقا لما اسماها ضغوط الجماهير الكربلائية التي فرضت عليه أن يرتقي منصب محافظ المدينة».

وأضاف الحبوبي ، أمس، وفق ما أورده موقع نون «ان من اهم الامور التي اطمح اليها خدمة مدينة كربلاء والحفاظ على امنها واستقرارها ومطالبة تسنمي منصب المحافظ جاء وفقا للضغط الجماهيري من ابناء المدينة لشغل هذا المنصب «. مضيفا انه لايعلم بالمنصب الذي سيخصص له كونه لم يجر أي تفاوض معه بهذا الخصوص من قبل قائمتي دولة القانون وامل الرافدين «.

وكانت قائمة يوسف الحبوبي قد حصلت على المركز الاول في انتخابات مجالس المحافظات في كربلاء بعد حصولها على ١٣،٣٪ من مجموع اصوات الناخبين تلتها قائمة امل الرافدين اذ حصلت على ٨،٨ ٪ من اجمالي المقاعد البالغ عددها ٢٧ مقعدا فيما حصلت قائمة ائتلاف دولة القانون على المرتبة الثالثة بعد حصولها على نسبة ٨،٥٪.